زيارة فخامة الرئيس لبريطانيا :

فاتحة جديدة للعلاقات

د.محمد معمر عبدالوهاب

● العلاقات اليمنية – البريطانية هي واحدة من أقدم العلاقات الأوروبية اليمنية التي تربط الشعبين الصديقين اليمني والبريطاني بروابط التعاون والاحترام المتبادل بما يعود خيرها عليهما ويطورها مستقبلا .

زيارة فخامة الأخ الرئيس /علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية للمملكة المتحدة – بريطانيا تفتح آفاقاً جديدة في العلاقات وتنمي المصالح المشتركة بين البلدين الصديقين وخاصة في المجال الاقتصادي والسياسي والفني وتبادل وجهات النظر في كثير من القضايا الدولية الراهنة ومنها قضية السلام في الشرق الأوسط ومسألة احترام وحدة العراق وسيادته الوطنية وغيرها من قضايا الإرهاب والسلام العالمي .. فاليمن أصبحت اليوم بفضل السياسة الحكيمة والواعية لقيادتها وحرصها على لعب دور إيجابي وفاعل في مختلف جوانب السلام والأمن والاستقرار العالمي بما يحقق عالما يسوده التعاون والثقة المتبادلة والحياة السعيدة للشعوب ، تحظى باحترام وتقدير عالمي كبير .واذا كانت العلاقات اليمنية – البريطانية قد مرت عليها في الماضي سحب غيم مؤقته إلا أنها كانت بمثابة اختبار لمدى متانتها وقوتها وهذا ما اثبتته الأحداث والمواقف حيث لم تتأثر تلك العلاقات بما واجهته من تحديات بل ازدادت وتقوت بفضل تغليب لغة الحوار التي أزالت تلك السحب لتنجلي سماؤها وتتوطد أكثر من أي وقت مضى .

فالمملكة المتحدة لها مصالح اقتصادية متعددة في اليمن فقد كانت مستعمرة لجزء من الوطن اليمني ومع استقلال جنوب الوطن فقدت تلك المصالح ، وبعد قيام الجمهورية اليمنية فتحت نوافذ جديدة لعودة تلك المصالح الاقتصادية وهكذا الحال بالنسبة لليمن الذي يتطلع أيضا إلى مرحلة جديدة حافلة بالتعاون بين البلدين لما يلبي زيادة الاستثمارات البريطانية في اليمن وتقديم جوانب الدعم الاقتصادي والفني لتطوير البنية التحتية للاقتصاد اليمني لتحقيق مزيد من النجاحات ..

إن الشراكة التي يجب أن تتطور بين الشعبين اليمني والبريطاني ينتظرها مستقبل أفضل بعد هذه الزيارة الهامة للوفد اليمني رفيع المستوى لبريطانيا وهي جزء هام من الشراكة اليمنية / الاوروبية المتعددة الجوانب والتي تخدم التطلعات المشروعة لإنجاز أعمال كبيرة توازي عمق هذه العلاقة والشراكة القديمة والمتطورة باستمرار .

تحية من الأعماق لبرنامج الزيارات التاريخية للقيادة اليمنية إلى عدد من الدول الأوروبية الصديقة في هذه الظروف الدولية الجديدة التي تتطلب تحركا يمنيا متواصلا لتبادل وجهات النظر مع قيادات وحكومات مختلف دول الاتحاد الاوروبي الصديق .

الرأي الآخر

عبدالله العقيلي

■ ليس هناك تعريف أكثر دقة ووضوحاً لعبارة الرأي الآخر كمبدأ بمعزل عن مفهوم « الحوار» أو مايسمى اصطلاحا القبول بالآخر ، وهذه العبارة التي تتكون من كلمتين هما «الرأي والآخر» والتي تتردد كثيرا في وسائل الإعلام ، وتلوكها ألسنة كثيرة عن فهم .. وعن غير فهم .

وفي كثير من المواقف توضع في غير موضعها، فتكون كما يقال كلمة حق يراد بها باطل . وهو ما نلمسه فعلا في ممارسات بعض الأحزاب بالتنظيمات السياسة في بلادنا والمصنفة بالمعارضة ، تلك المعارضة التي دأبت على استجرار الكيد والبهتان والتضليل وتزوير الحقائق ..

انطلاقا من مكونها الفكري .. وماضيها السياسي الاستبدادي والديكتاتوري .. وعقدها الوراثية في التعامل القمعي مع الآخر ..

إن المعارضة في أي بلد من بلدان العالم الديمقراطي ومن ضمنها بلادنا تعتبر الوجه الآخر للسلطة ، باعتبارها تقوم بوظيفة نقد الاعوجاج عند بروزه ، وتبيين أوجه القصور في أداء السلطة من خلال ممارسة النقد الموضوعي البناء وهناك العديد من الأساليب والطرق التي من خلالها يمكن معالجة القضايا والمشاكل التي تبرز بين الحين والآخر في سياق النشاط العام للسلطة ، ينبغي على المعاضة أن تجتهد قليلا وتكلف نفسها شيئاً من العناء في اطار العملية الديمقراطية التي هي بحاجة إلى شراكة حقيقة بين السلطة والمعارضة ، ولكن ماهو مؤسف حقا أن بعض الأحزاب والتنظيمات السياسية «المعارضة» ماتزال تحمل في أفكارها «فيروس الشمولية» حيث تبدو من خلال التصرفات والممارسات غير المسؤولة التي يقوم بها قيادات تلك الأحزاب وخصوصا فيما يتعلق بالتجاوزات الخطيرة للثوابت الوطنية ودورها في اشاعة الفوضى والتحريضات ..

إن تلك الممارسات غير المشروعة تشكل خروجا عن الاجماع الوطني ، وهو الامر الذي ينبغي عدم التهاون إزاء من يعرضون الامن والاستقرار والسلام الاجتماعي للخطر، بل يتطلب هذا الأمر .. نظرا لما يشكله من خطورة إلى تطبيق أحكام الدستور والقوانين النافذة ، فالمسألة ليست مماحكات أو مكايدات سياسية كما كنا نعتقد في بداية الأمر ، وحتى إذا افترضنا أن تلك الممارسات والتصرفات غير المسؤوله تندرج في إطار المماحكات والمكايدات السياسية ، فهذا لايعني بأي حال من الأحوال أن تترك الأبواب مفتوحة على مصراعيها دون أن نقوم بالتحميص والتدقيق لكل ماهو وارد في تلك المماحكات والمكايدات وكلما يتصل بالكيد الحزبي عبر ماينشر في الصحافة الحزبية .. وبالتالي نستطيع أن نزيل أي لبس أو غموض حول ما ينشر من مزاعم وأقاويل ، من منظور متفق عليه قانونا وقد ورد في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الانسان وتحديدا ما جاء في نص للمادة «١٨» من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تؤكد أن حق التفكير مكفول أما بالنسبة لحق التعبير فهو مشروط . حيث يتضح لنا من خلال ذلك ، أن هناك حقا طبيعيا لكل فرد في التفكير عما يعتقد أنه الحق ، لكن في الوقت نفسه فإنه ليس من مستلزمات ذلك ، أن يمنح حق التعبير عن كل مايخطر بباله أو يختلج في النفس ، وهو الأمر الذي حرص المشرع على التأكيد عليه في النص الخاص من المادة «١٩» من الاعلان العالمي لحقوق الانسان بشأن الشروط ولزومها لتأمين مايلي :

● احترام حقوق الغير أو سمعتهم .

● حماية الأمن القومي والنظام العام ، أو الصحة العامة أو الآداب العامة .

وعليه ينبغي أن تدرك المعارضة بأنه لاتلازم بالضرورة بين الحق في التفكير والحق في التعبير ، إذ لو أتيح لكل فرد بداله رأي ما وراح يعبر عنه ويشيعه ويبوح بما يحمله من مضامين بلا قيود فما الذي يعصم هذا الرأي أن يكون فيه خروج على نظام المجتمع أو إساءة لبعض أفراده .

والسؤال الذي يطرح نفسه بالحاح هو هل ستدرك قيادات الأحزاب والتنظيمات السياسية في بلادنا أهمية الرأي الآخر .. قبل فوات الآوان؟!

مستقبل الأمن العالمي

السيد ياسين *

□ . مستقبل الأمن العالمي في خطر! هكذا يجمع الخبراء الاستراتيجيون المعنيون بمشكلات السلام والأمن الدولي. ويلفت النظر ان هناك ميلاً واضحاً لدى عدد من المؤسسات ومراكز الابحاث الاستراتيجية المعنية ببحوث الصراع إلى وضع تصورات مستقبلية للصراع والأمن في العقدين القادمين، وذلك على اساس ان التغيرات الراهنة في مناخ الأمن العالمي ستكشف عن كامل تجلياتها ليس الآن ولكن بعد حين.

ومما لا شك فيه ان سقوط الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١ ونهاية الحرب الباردة وما احدثته هذه الوقائع الدرامية من آثار بالغة العمق على بنية المجتمع العالمي بجوانبه السياسية والاقتصادية والثقافية، قد فتح باب الأمل لصياغة نظام دولي جديد. وهذا النظام الجديد كما أكد المبشرون به سيكون متسماً بسيادة علاقات دولية سلمية بين الدول، وتطبق مبدأ سيادة القانون بغير تمييز، وذيوع الديمقراطية الليبرالية في كل انحاء العالم باعتبارها المذهب السياسي الذي سيحقق الأمن والرخاء للشعوب، وكل ذلك تحت لواء نظرية الاقتصاد الحر التي انتصرت على نظرية الاقتصاد الموجه غير ان كل هذه الوعود المبهرة لم تتحقق وذلك لأن العقد الأخير شهد على مستوى العالم ليس اقل من خمسين صراعاً عرقيا ومجتمعيا، وحوالي مائة وسبعين صراعا حول الحدود وحربين رئيسيين استدعت تدخل قوات اجنبية، وهكذا يمكن القول كما عبر عن ذلك تقرير هام لمركز بحوث الصراع التابع للأكاديمية العسكرية ساندهيرست في انجلترا عام ٢٠٠٢، ان نهاية الحرب الباردة قد اسلمت العالم في الواقع لحقبة تاريخية تدور فيها حروب ساخنة.

وهذه الحروب كانت تتم السيطرة عليها في ظل الحرب الباردة نتيجة هيمنة كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية على النظام الدولي، وقدرة كل منهما على كبح جماح الدول الداخلة في اطار نفوذها ، ولكن بعد نهاية الحرب الباردة انفلت العيار، ودبت الفوضى، لدرجة ان مفكراً استراتيجياً فرنسياً شهيراً اصدر كتابا هاما منذ سنوات بعنوان "انفلات العالم" لكي يضيف ويحلل هذه الظواهر الصراعية، وما ادت إليه من حروب محلية واقليمية.

نظام جديد أمام فوضى عارمة

والمتأمل في احوال العالم التي سادت في العقد الأخير يمكن ان يصل بسهولة إلى نتيجة مؤداها ان النظام العالمي الجديد الذي كان متوقعا نشوؤه بعد نهاية الحرب الباردة لم ينشأ، بل قد برزت موجات متتالية من الفوضى العارمة جعلت عدداً من المراقبين يخلصون إلى اننا نعيش في الواقع في ظل لا نظام دولي! والشواهد على ذلك متعددة في الواقع. ولنحلل وعود النظام الدولي الجديد التي اشرنا إليها في صدر المثال وعداً لنحدد الفجوة بين الوعد والممارسة الفعلية.

فهل صحيح انه سادت العالم علاقات دولية سلمية ام ان الصراع قد اشتد ودبت الخلافات العنيفة بين الدول العظمى؟ ويكفي في هذا الصدد ان نشير إلى حرب البلقان بكل ما دار فيها من فظائع وعلى رأسها نزاعات التطهير العرقي البربرية" وما استدعته من تدخلات دولية متشابكة ومعقدة، وما اظهرته من تغيرات ايديولوجية صارخة.

غير ان الحدث العالمي الاهم والذي ادى إلى تهديد خطير للأمن العالمي هو مما لا شك فيه ما تبع الاحداث الارهابية التي وقعت ضد الولايات المتحدة الامريكية في ٩/١١ ذلك ان الحرب الامريكية ضد الارهاب والتي بدأت بغزو افغانستان لاسقاط نظام طالبان، وشن الغزو العسكري على العراق ضد كل قواعد الشرعية الدولية، قد اظهرت ان النظام الدولي يمر بأزمة عميقة. وذلك لأن فرنسا والمانيا وروسيا والصين قد رفضت جميعا اضفاء الشرعية على الخطة الامريكية لغزو العراق عسكريا، وظهر واضحا ان النزعات الامبراطورية الامريكية يمكن ان تدمر السلام العالمي وذلك بالرغم من المعارضة العنيفة لحلفاء الولايات المتحدة الامريكية. ومن ناحية اخرى لم يطبق وعد سيادة القانون بغير تمييز بين الدول، وابرز دليل على ذلك ان دولة اسرائيل التي تمارس الابادة المنهجية ضد الشعب الفلسطيني، وتبني الجدار العازل ضد الشرعية الدولية، رفضت تطبيق حكم محكمة العدل الدولية بإزالة الجدار وتعويض السكان الفلسطينيين المتضررين.

ومعنى ذلك ان هناك ازدواجية في تطبيق المعايير والاحكام الدولية، فهي تطبق على البعض ويمتنع البعض الآخر مثل اسرائيل عن تطبيقها مدعومة في ذلك بالولايات المتحدة الامريكية التي صرحت بجلاء ان النزاع لو رفع لمجلس الأمن فإنها ستستعمل حقها في الفيتو او الاعتراض. وهل صحيح من جانب آخر ان الديمقراطية الليبرالية قد ذاعت وطبقت في كل انحاء الارض ام انها اصبحت غطاء لممارسات شمولية وسلطوية واسعة المدى تقودها الولايات المتحدة الامريكية ذاتها والتي تدعي انها زعيمة الديمقراطية والدافعة لتطبيقها في البلاد الاسلامية والعربية، مع ان سجلها اليومي الدامي في العراق، يشهد عكس ذلك على طول الخط، وذلك بالرغم من الدفاع المستميت عن القيم الامريكية الديمقراطية المزعومة التي يقوم به انصار امريكا بل وعملاؤها المأجورون في العديد من البلاد الغربية. وإذا كان الاقتصاد الحر تحت مظلة العولمة والتي هي ابرز ظواهر القرن الحادي والعشرين قد ارتفعت راياته في كل مكان، إلا ان آثاره الايجابية وخصوصاً في تحقيق التنمية الشاملة وعدالة توزيع الدخول، ومنع تهميش الطبقات الفقيرة، والوقوف ضد اقصاء الدول النامية، كل ذلك لم يثبت حتى الآن. بل ان الفساد يعم العديد من الدول النامية وبعض الدول المتقدمة ذاتها (انظر في هذا المجال فضائح العقود الامريكية لاعمار العراق) بالاضافة إلى اتساع دوائر الفقر، والفشل الذريع في اشباع الحاجات الاساسية للعديد من شعوب العالم ليس فقط بسبب خيبة نخبها السياسية الحاكمة، ولكن بسبب قصور سياسات الاقتصاد الحر، وتصميمها لكي تزيد ارباح الشركات المتعددة الجنسية والتي اصبحت اقوى من الدول ذاتها.

ويبقى اخيرا مجال الحوار بين الثقافات، لنجد ان الصراع الثقافي قد اشتد، وخصوصا في ظل الحملة الامريكية الشرسة على الاسلام والمسلمين.

رؤى مستقبلية

وبالرغم من كل هذا التعقيد في المشهد العالمي الراهن، فإن عدداً من الخبراء الاستراتيجيين قد رأوا ضرورة محاولة استشراف مستقبل الأمن في العالم في العقدين القادمين، وفي مقدمة هؤلاء خبراء مركز بحوث الصراع الذي اشرنا إليه، وخبراء مؤسسة راند الامريكية الشهيرة في تقرير حديث لها عن مستقبل بنية الأمن في الشرق الاوسط في العقود القادمة.

وقد صاغ خبراء مركز بحوث الصراع عدداً من التنبؤات المستقبلية المهمة يمكن ايجازها فيما يلي:

١ – سيبقى العالم متعدد الاقطاب، بالرغم من النزعة الامبراطورية الامريكية التي تدفع لكي يكون عالما احادي القطب، تنفرد به هي بحكم قوتها العسكرية الفائقة وتفوقها الاقتصادي.

وهناك احتمال ان يسير العالم في طريقتين مختلفتين: نحو التكامل الاقتصادي بالرغم من الحركات المضادة للعولمة، وفي اتجاه التشتت السياسي في نفس الوقت. ومن هنا يصح القول انه سيكون في بنية المجتمع العالمي بذور عدم اليقين وعدم الاستقرار.

٢ – يتوقع ان ينمو عدد السكان في العالم من ٦ مليارات حاليا إلى ٩ مليارات في العشرين عاماً القادمة. ويمكن القول ان ٩٥٪ من هذه الزيادة ستحدث في البلاد النامية في حين ان متوسط عمر السكان سيهبط بشكل حاد.

وهذه الزيادة السكانية ستؤدي إلى ضغوط شديدة على الموارد، من أول الحاجات الاساسية كالغذاء والمياه إلى تلك التي تحتلها الثروة مثل العمالة والتعليم والرعاية الصحية. وستحدث منافسة عميقة للحصول على الاراضي الزراعية، وفي نفس الوقت ستزيد معدلات التحضر، حيث نجد الآن ٢٧٠ مدينة من المدن الكبرى في العالم يسكن كل منها ما يزيد عن ٨ ملايين ساكن إلى ما يزيد عن ٥٠٠ مدينة في العقدين القادمين مما سيوجد ازمات حادة في مجال توفير فرص العمالة، وتيسير الخدمات، مما سيؤدي بالضرورة إلى انهيار الاوضاع الاجتماعية. وستدفع هذه الاتجاهات إلى مزيد من الهجرة من الريف للمدن، ومن الدول النامية إلى الدول المتقدمة، مما سيدفع إلى توليد صراعات طبقية متعددة بل وإلى صراعات دولية اخرى.

٣ – ستغيب الحدود الاقليمية بين الدول بحكم انتشار الثورة المعلوماتية، وسيادة التكنولوجيا التي ستمحو فروق المسافات. ويتنبأ البعض ان العالم إذا زاد عمق اتصاله ببعضه البعض، فإن ذلك في حد ذاته سيجعل السلام يسود اطرافه. غير ان ذلك ان كان يصدق – نظرياً – على الدول المتقدمة بحكم بروز نسق قيم مشترك بين شعوبها، إلا انه قد لا يصدق على الدول النامية، والتي مازالت هناك جذور عميقة للصراعات العرقية والسياسية والثقافية بين دولها.

٤ – ستنتشر الإبداعات والابتكارات التكنولوجية في كل انحاء العالم، وقد يكون لذلك آثار ايجابية في مجال الأمن. فعلى سبيل المثال ستزداد القدرة على مقاومة الامراض والشفاء منها، وانتاج الغذاء الرخيص، وحل بعض المشكلات البيئية، وهذا كله من شأنه يقلل من احتمالات وقوع الصراع، غير انه من ناحية اخرى يمكن ان تؤدي التكنولوجيا وخصوصاً في مجال السلام إلى آثار ضارة للغاية، وخصوصاً في ظل ظهور ونمو جماعات ارهابية متعددة في العالم لا يمكن السيطرة عليها.

٥ – من المحتمل زيادة معدلات اسلحة الدمار الشامل، ومن شأن هذا التطور التهديد الخطير لبيئة الأمن الدولي.

٦ – هناك اتجاه للانتقاص من سيادة الدول بحكم تأثير العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية، وصعود نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات. وهذا الوضع قد يكون له مردود سلبي على سياسات الدول في مجال اشباعها للحاجات الأساسية للجماهير العريضة.

هذه بعض التنبؤات المستقبلية عن بنية الأمن العالمي في العقدين القادمين، وكل منها يحتاج في الواقع إلى تحليل نقدي رصين للكشف عن مدى ثباتها وصدقها في ضوء الوضع العالمي الراهن.

* مفكر عربي

أيام «الويك إند» !!

خالد الصعفاني

□ .. الخميس والجمعة في قانون القات وثقافة «الموالعة» لايصح أن يمر كباقي أيام الأسبوع ، أما لماذا ؟ فلأن القات له مذاق خاص وضرورة خاصة وطقوس خاصة تجعل المقيل بطعم وقيمة أعلى ، ومن وجهة نظر البائعين فهو أي القات .. هذه الأيام له سعر خاص طبعا أعلى نظرا لزيادة الطلب على القات .. هذا من اعضاء حزب القات الاوسط واقصد غير الموالعة ولكنهم يؤمنون بضرورة التخزينة على الأقل خميس وجمعة باعتبارها نهاية الأسبوع «ويكند» يمني والخيارات المفتوحة لقضائها اسبوعيا محدودة جدا أبرزها حديقة العاب قيمة التذكرة خمسين ريالا أو أكثر أو أقل ..

والحقيقة أن قضية الخميس والجمعة مهمة جدا ولابد أن تأخذ حيزا من تفكيرنا قبل أن نهتدي إلى الطريقة المثلى لتقضية هذين اليومين بالشكل الذي يجعلها فترة راحة تحفز على الاقبال على باقي أيام الأسبوع وهي كما يفترض أيام عمل ، بروح متوثبة ونفس صافية ، وبمقارنة سريعة فإن أيام الإجازات قلت أو كثرت قد تصبح عند الكثيرين منا أيام زحمة وضغط وتعب كباقي الأيام أو أكثر منها بل تصبح جزءا من طاحونة الأداء الروتيني حتى لسنوات طوال ، مع أنه بقليل من التدبير وقليل الامكانيات يمكن أن تصبح أيام الاجازات أيام راحة حقيقية ومميزة ، وفي هذه النقطة لاعجب إن كان أغلبنا لايشعر بطعم العطلة ولا يلتقي راحة في أيام الإجازات وإن كثرت .. في هولندا مثلا ترى الناس يوم السبت حيث تبدأ إجازة الأسبوع ليومين إما يخرجون للمتنزهات أو الشواطئ أو يقصدون فنادق وقرى سياحية أو يخرجون للريف لقضاء أيام إجازاتهم بها بصحبة مايحتاجون إليه من دراجات أو زوارق وخيام وأدوات ومستلزمات ترفيه وغذاء وأخرى ، وبالفعل تشعر أن يومي السبت والأحد لديهم يحملان تميزا عن باقي الأيام حتى إن هناك أسواقا كبيرة لاتفتح إلا هذين اليومين من كل أسبوع..

ترى الرجل والمرأة أيضا يهتمون بمنازلهم فيهتمون بالحديقة المحيطة بها ويقومون بصيانة ما يحتاج المنزل لصيانته ويتفننون في الزخرفة وأعمال التنظيف ، هذا فضلا عن الرحلات التي ينفذها شباب بين المدن والريف .

نحن طبعا لانملك مايملكونه لا في مستوى الدخل الذي يسمح لنا ولا في الامكانيات المطلوبة ولاحتى في المتنزهات ومتنفسات الناس ، لكن ايضا لانستطيع ان ننكر ان بمقدور صاحب الرغبة فينا ان يقضي إجازاته بشكل رائع بعيدا عن جلسات التخزينة أو النوم طيلة اليوم وكلاهما يكرس الإرهاق والسأم الذي نشكو منه الأيام العادية .. وصدقوني هذه المسألة تحتاج لفن في التعاطي معها وإرادة للإقبال عليها .. ولأجل ذلك يمكن للفرد أن يقضي يوما كاملا في إحدى الحدائق القليلة عندنا او مترة آخر أو خارج صنعاء في مناطق كوادي ظهر أو كوكبان او ثلا او حمل وهي أماكن جملية وتاريخية ، كما يمكن للأسرة ان تقضي يومها في المنزل بطريقة خاصة يتم فيها مراجعة أوضاعها وقراءة مستقبلها ويتم فيها لم شمل رب الأسرة مع زوجته وأطفاله وهذا في حد ذاته مطلب مهم .. وأمور أخرى يعرفها من يريد المعرفة .. وبالعودة لمعنى الفن والارادة السابق وبالعودة لعرف القات يومي الخميس والجمعة فإن انفاق هذين اليومين بعيدا عن الأهل وبين ورقات القات خطأ يساوي أن يجعل رب الأسرة أسرته في غربة مستمرة تتقاسمها التزامات العمل والتزامات أن الإجازة وسط التخزين هي أفضل حل ..

أخيرا

القات في واقعنا آفة تأتي على مابقي لدينا من كل شيء وهو قليل أصلا .. ووصوله لأيام الإجازات يساويها بتعب وروتينية باقي الأيام .. ورغم الواقع غير المشجع على الطمع في الطريقة التي يفترض أن نقضي بها أيام إجازاتنا لكي تؤدي هذه الإجازات الهدف منها في إراحة النفل والبدن وجعلها في وضع افضل لاستقبال باقي الأيام حيث العمل والتعب .. ولو تصور أحدنا يعمل برغبة واجتهاد في أيام العمل حتى إذا جاءت الإجازات قضاها كما هو لازم لوجد صاحبنا طعم الحياة المقسمة أساسا بين التعب والراحة ..

ولاباس في أن «يتخور» أحدنا جلسة قات عائلية أو اجتماعية سواء يوم الخميس أو آخر يوم لكن الباس كله هو في الارتهان للولعة كل يوم أو كل خميس.. !

وسائل النقل الجماعي لاترقى للمطلوب

عبدالله البحري

● لأكثر من مرة – وعبر بعض الصحف المحلية – تناول أرباب الأقلام موضوعا هاماً وحيوياً له علاقة بحياة مجتمعنا وأخص بالذكر هنا كل فرد يستخدم وسيلة مواصلات النقل الجماعي – الباصات الكبيرة – والتي تملكها مؤسسة النقل البري أو تلك التابعة للقطاع الخاص ، ولعل الأمر الذي تمناه معظم من كتب حول تدني الخدمة من جانب واحد أو أكثر سواء من حيث انعدام الثقة الكاملة بين المواطن المستخدم لهذه الوسيلة والطرف الآخر المستفيد من تشغيل وتسيير مثل هذه الباصات التي نظن أن بعضها لاتخضع للفحص الفني الدقيق والدوري لدرجة أن إطاراتها واضحة بالمعاينة بأنها غير مؤهلة للسير مئات الكيلومترات وخاصة خلال مواسم الأمطار . وهذا نقد لتلك الجهات المخولة بإدارة واستثمار قطاع النقل الجماعي – العام والخاص – والذين يدركون مدى أهمية الفحص الدوري لكل من الباص وسائقه وخاصة الأخير الذي بيده مقود الناقلة للبشر – الباص/الحافلة – والذي قد يكون مجبرا على تنفيذ مطالب وأوامر إدارته ورؤسائه عند التحرك ولو على حساب ذهنة وقدرة بدنه على تحمل أعباء السفر المتواصل ربما أن ماحدث مؤخرا لواحد من باصات النقل الجماعي على طريق صنعاء – تعز لخير دليل على ذلك .. !

إن التذكير بواجبات وأمانة المسؤولية خلال أداء الأعمال الملامسة لخدمة المواطن باتت ضرورية في هذا المرفق وغيره ، وأعيد منوها لأمر سبق أن تم طرحه عبر الصحف الرسمية وهو لا يقل أهمية عن غيره والمتمثل في إقامة محاضرات ودورات خاصة بسائقي باصات النقل الجماعي بين فترة وأخرى تتضمن التوعية المرورية والثقافة المتعلقة بكل المهام الواجب اتباعها عبر هؤلاء ومعاونيهم وباقي الطواقم العاملة على متنها شأنها شأن الأساطيل الجوية والبحرية ، ولايمكن إغفال جانب آخر له علاقة بهذه الخدمات وهي أن معظم محطات وقوف الباصات ذات النقل الجماعي ماتزال تفتقر إلى أماكن انتظار الرحلات مما يجعل الصغار والكبار في السن – تحت حر الشمس والرياح وحتى الأمطار – الأكثر استياء من عدم توفر هذه الخدمات الأساسية متمنين على هذه الجهات عدم تجاهل مثل هذه السلبيات وتحويلها في المستقبل الى إيجابيات ..